



## مسوده

### تقرير المراجعة النصفى للقطاعات

القطاع: قطاع الحماية

الفترة التي يغطيها التقرير: 1 كانون الثاني 2008 - 31 آذار 2009

(أ) التقييم الشامل للتقدم الذي تم إحرازه نحو تحقيق نتائج فريق الأمم المتحدة القطري

نتائج فريق الأمم المتحدة القطري
● تعزيز نظام الحماية والخدمات
الآلية الموحدة المعمول بها لمراقبة وإعداد التقارير بشأن انتهاكات حقوق الإنسان/القانون الدولي الإنساني في أرجاء العراق.
عدد المبادرات الرامية إلى تحسين قدرات الحكومة العراقية/ وموظفي الدولة والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.
تضمن التشريعات والسياسات والمواثيق الوطنية إمكانية وصول كافة الأشخاص الموجودين على أرض العراق، ودون تمييز، إلى القضاء وحصولهم على الخدمات العامة.

(ب) التقييم الشامل للتقدم الحاصل نحو تحقيق نتائج القطاعات

المؤشرات المقترحة			
عدد المبادرات المشتركة التي تلقى دعماً كاملاً من الحكومة العراقية			
عدد التقارير الدورية المقدمة إلى هيئات المعاهدة			
عدد معاهدات حقوق الإنسان الدولي المصادق عليها			
توفير تحليل لبيانات النزوح والعودة واتجاهاتها وتحديثها على نحو منتظم			
(أ) تأمين مساحة (كم <sup>2</sup> ) من الأرض الملوثة لغرض استخدامها؛ (ب) توعية عدد من السكان المعرضين للخطر بشأن مخاطر الألغام الأرضية/الأعتدة غير المنفلقة؛ (ج) حصول عدد من الأشخاص المعاقين، بضمنهم ضحايا الألغام الأرضية/المتفجرات من مخلفات الحروب، على إعادة تأهيل بدني، وترميمات/صيانة، وخدمات دعم اجتماعية واقتصادية.			
النتيجة الأولى للقطاع			
توفير حماية أفضل للمدنيين في أنحاء العراق، وخلق بيئة تساهم في مراعاة حقوق الإنسان للعراقيين كافة، وتخفف من آثار النزوح القسري			
مؤشرات النتيجة الأولى (منقحة و/أو مقترحة)	خط الأساس	الهدف	الوضع لغاية 2009/3

<p>تبنّي سياسة وطنية بشأن النزوح (تموز 2008) - التقدم الحاصل في إعادة النظر في قانون اللجوء- وهو حالياً على مستوى مجلس الشورى</p>		<p>1. تضمن التشريعات والسياسات والمواثيق الوطنية إمكانية وصول كافة الأشخاص المعنيين، ودون تمييز، إلى القضاء وحصولهم على الخدمات العامة.</p>
---	--	---

<p>أسهمت حملة المناصرة التي قام بها صندوق الأمم المتحدة لدعم الطفولة (اليونسيف) وجهات أخرى في إطلاق سراح 1643 طفلاً من السجون.</p>	1639	0	<p>4. انخفاض نسبة المحتجزين على ذمة المحاكمة وما بعدها من مجموع النزلاء</p>
<p>قيام موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومراكز الحماية والمساعدة التابعة لها (14 مركزاً و35 فريقاً جوالاً) بتقديم معلومات عن بيئة الحماية واحتياجات الأشخاص من فئات عناية المفوضية.</p> <p>إبلاغ وزارة المهجرين والمهاجرين بكافة المعلومات المحدثة ذات الصلة بأرقام النازحين والعائدين، وبالإجراءات المتوخاة.</p> <p>قيام فرق رصد النازحين والعائدين التابعة لمنظمة الهجرة الدولية بإجراء مقابلات على مستوى المجموعات والأسر، مما وفر المعلومات لأكثر من 40 تقريراً تقييمياً لعمليات النزوح، والتي وُزعت على نطاق واسع.</p>			<p>5. توفير تحليل لبيانات النزوح وإتجاهاته وتحديثها على نوع منتظم</p>
<p>تلقي 3.765 من الباحثين الإجماعيين، والمعلمين، وأفراد الأسر والمجتمعات (1804 من الذكور و1961 من الإناث) التدريب على حماية الأطفال.</p> <p>حصول 49.554 طفلاً (29.962 من الذكور و19.592 من الإناث) على مختلف أنواع الحماية.</p> <p>حصول 49.554 طفلاً (29.962 من الذكور و19.592 من الإناث) على خدمات حماية مختلفة عبر الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة لدعم الطفولة.</p>	نعم		<p>6. زيادة الاستجابات التي تقودها الحكومة العراقية للمبادرات التي توفر الدعم والحماية للفئات المستضعفة.</p>
<p>4% كحد أدنى (بسبب ضيق الوقت لإرسال نموذج وصف النتائج هذا، لم يتمكن من استشارة جهات أخرى عاملة في مجال إزالة الألغام)</p>	<p>تقدير نسبة 5% لتطهير 84 كم<sup>2</sup> بحلول كانون الثاني 2008</p>	<p>تطهير 3% من الأراضي تقدر بـ 60 كم<sup>2</sup></p>	<p>7. زيادة نسبة الأراضي الخالية من الألغام/المتفجرات من مخلفات الحروب</p>

		بحلول كانون الأول 2007 من أصل 1.730 كم <sup>2</sup> من الأراضي المصنفة على أنها ملوثة	
توعية ما مجموعه 276.658 شخصاً (109.812 رجلاً، و 27.453 امرأة، و 73.966 فتى، و 65.427 فتاة) بمخاطر الألغام، وتعريفهم بسلوكيات الخطر والسلامة، وتدريب ما لا يقل عن 850 معلماً (300 من الإناث و 500 من الذكور)، و 300 جهة فاعلة أخرى، و 800 طفل (150 فتاة و 650 فتى) على التوعية بمخاطر الألغام، واكتسابهم المهارات.	350.000 (2008 و 2009)	300.000	

#### تحليل سردي للتقدم الحاصل:

النتيجة (1) // المؤشر (1): تضمن التشريعات والسياسات والمواثيق الوطنية إمكانية وصول كافة الأشخاص الموجودين على أرض العراق، ودون تمييز، إلى القضاء وحصولهم على الخدمات العامة.

تسهم المحصلات التالية في تحقيق المؤشر أعلاه:

**المحصلة 1-1: تطوير تشريعات وسياسات ومواثيق محددة وإعادة النظر فيها، وتقديم توصيات بإجراء التعديلات المطلوبة، انسجاماً مع القوانين والمعايير والمبادئ الدولية**

عُقد مؤتمر في بغداد في شهر تموز 2008 لإطلاق السياسة الوطنية بشأن النزوح. وتوفر السياسة الوطنية إطاراً لحماية الحقوق الأساسية للنازحين، بما فيها حق المشاركة في عملية اتخاذ القرار، والحماية من النزوح التعسفي،

والوضع القانوني، والاعتراف الرسمي بصفتهم نازحين في الداخل، وحقوق استعادة أملاكهم، وحقوقهم في التعويضات، والحصول على الرعاية الصحية وفرص العمل. كما تحدد السياسة الوطنية الإحتياجات الأساسية للسكان النازحين، وتشمل مختلف الأدوار والمسؤوليات. وقد تضمنت المناقشات التي جرت أثناء المؤتمر توفير المساعدة والحماية للنازحين، واستعادة أملاكهم، وإيجاد الحلول الدائمة لمشكلة النزوح الداخلي، وكذلك العراقيين في الخارج. وقد تُرجمت هذه المناقشات إلى توصيات ليتم تضمينها في خطة تنفيذ السياسة الوطنية.

أما فيما يتعلق بنشاطات القطاع في مجال المناصرة، فقد أبدى القطاع للسلطات دعمه لحصول فئات العناية على المواد غير الغذائية والخدمات الكافية، وتعزيز البنى التحتية. ولغاية نهاية عام 2008، تم تحديد عمليات التدخل التي استهدفت تنفيذ مشاريع مساعدات فورية ومتوسطة الأمد. وقد تم إشراك النازحين، منهم النساء على وجه التحديد، في دورات تدريبية مهنية/أو تدريب على مشاريع مدرّة للدخل، وفي المساعدات المالية، وفي مشاريع القروض الصغيرة.

فضلاً عن ذلك، فقد زار 3.830 فريقاً جوالاً قرى ومستوطنات ومبانٍ عامة ومراكز جماعية ومخيمات ومجتمعات محلية لغرض تقييم احتياجات قاطنيتها قبل تحديد المشروعات المحتملة.

## المحصلة 1-2: زيادة وعي الجهات الحكومية وغير الحكومية، والمجتمع المدني، والسكان المدنيين، والأطراف المعنية الأخرى بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

نظمت مراكز الحماية والمساعدة التابعة للمفوضية نشاطات متنوعة، مثل الورش التدريبية (71)، والإيجازات (41)، والدورات التدريبية (22)، والحملات الإعلامية (51)، والمقابلات مع الشبكات التلفزيونية والصحف والملصقات، والتي كانت جميعاً تمثل وسيلة لرفع الوعي في مجال حماية فئات العناية، وبالتحديد ما يتعلق بالمرأة والطفل، والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والانتخابات، والنزوح، وحقوق الإنسان، وقضايا الصحة (النظافة، ونقص المناعة المكتسبة، والكوليرا لمنع تفشي الأمراض).

وبمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، عُقد مؤتمران بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولجنة الإنقاذ الدولية، ووزارة شؤون المرأة، عن العنف ضد النساء في العراق. وحضر هذا النشاط 500 مشارك يمثلون منظمات حكومية وغير حكومية، ومحامين وقضاة، ومنظمات مجتمع مدني، ومنظمات نسوية، وصحفيين، ونشطاء من قادة المجتمع المحلي.

وإشارة إلى اليوم العالمي للمرأة، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان عدداً من النشاطات في بعض المحافظات العراقية لتجديد التزامه بقضايا المرأة. وقد نُفذت ثلاث نشاطات، أحدها في بغداد، بالتعاون مع مكتب نائب رئيس الوزراء ووزارة الثقافة ووزارة شؤون المرأة. وجرى النشاط الثاني في كردستان، بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة، وعدد من المؤسسات في الشمال، في حين نُظمت النشاط الثالث في في البصرة، بالتعاون الوثيق مع معهد

النساء القيادات وعدد من منظمات المجتمع المدني. وفي هذا السياق، وزَّع القطَّاع، عبر صندوق الأمم المتحدة للسكان، وثيقتين؛ الأولى بعنوان "المرأة في الصراعات المسلحة وبناء السلام القائم على قرار مجلس الأمن الدولي 1325"؛ والثانية عنوانها "إدماج المرأة وتحقيق المساواة من أجل التنمية والسلام". علاوة على ذلك، تم عرض الفلم الوثائقي الذي يحمل عنوان "تحلم بغدٍ مسالم، وبسلام دائم"، والذي يعكس وضع المرأة العراقية ودورها في الحفاظ على السلم والتنمية. وقد أنتجَ هذا الفلم مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق.

#### **المحصلة 1-4: زيادة إمكانية حصول المجموعات المستضعفة على خدمات المساعدة القانونية والآليات**

##### **القضائية البديلة، بضمنها بدائل عن الاحتجاز**

أسهمت شبكة مراكز الحماية والمساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إسهاماً إيجابياً في قيام الحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية بوضع آلية حماية مستديمة، حيث تمكن نحو 30.348 فرداً (38% منهم نساء) من الاستفادة من خدمات المساعدة القانونية التي تقدمها مراكز الحماية والمساعدة لضمان حصولهم على حقوقهم الأساسية، واستعادة وثائقهم، وفي قضايا الأحوال الشخصية، والميراث، وكذلك عبر الإجراءات القضائية. فضلاً عن ذلك، ساعدت 900 عملية تقييم لرصد حماية الأشخاص في توفير المعلومات اللازمة لعمليات التدخل والإحالات التي تقوم بها المفوضية. كما تمت مساعدة المزيد من الأشخاص عبر المفوضية (بتوفير المأوى، أو المواد غير الغذائية، أو الحماية) أو عبر نظام إحالة خاص تم بموجبه إحالة 7.965 مستفيداً إلى مراكز الحماية والمساعدة. وقد قام موظفو هذه المراكز بإحالة 10.417 حالة إلى مقمّي خدمات آخرين، ومنظمات غير حكومية، ومفوضية اللاجئين، ووزارة المهجرين والمهاجرين، ولجنة الإنقاذ الدولية، ومراكز أخرى للحماية والمساعدة.

وقد نظّمت دورة تدريبية لخمسة وعشرين محامياً، وورشّة عمل لستين من أفراد شرطة الأحداث والباحثين الاجتماعيين. وقد وقع صندوق الأمم المتحدة لدعم الطفولة للتو اتفاقية مشروع جديد يعنى بقضاء الأحداث مع منظمة غير حكومية دولية.

#### **المحصلة 1-9: تحسين حماية اللاجئين داخل العراق**

لم تحصل حالة طرد لأيّ طالب لجوء أو لاجيء. كما تم تسجيل 90% من النازحين الذين وصلوا حديثاً، وإصدار شهادات الميلاد لـ 100% من المولودين حديثاً. وتمت مساعدة كل حالات العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في الاحتياجات التي تتطلبها، وقُدِّمَ 2.266 فرداً (1100 من الإناث و1166 من الذكور) لغرض التوطين (وهذا يتفق أيضاً مع المحصلة 1/ المؤشر 5: توفير تحليل لبيانات النزوح واتجاهاته وتحديثه على نحو منتظم).

#### **النتيجة 1/ المؤشر 2: عدد التقارير الدورية المقدّمة إلى هيئات المعاهدة وتوقيتها المناسب**

تسهم المحصلات التالية في المؤشر أعلاه:

**المحصلة 1-5: إقامة أنظمة منسقة للرصد وإعداد التقارير عن قضايا الحماية، وتوفير نتائج التقارير والدراسات (بضمنها البيانات الأساسية)**

من خلال عملها تحت مظلة قطاع الحماية، وضعت مجموعة العمل التي تضم وكالات متعددة، بقيادة صندوق الأمم المتحدة لدعم الطفولة، آلية للمراقبة والرصد وإعداد التقارير عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال، مستخدمين إطار قرار مجلس الأمن الدولي 1612، وتم وضعها موضع التنفيذ. وقد صادق فريق الأمم المتحدة القطري هذه الآلية، وشكّل قوة مهمات لآلية الرصد والتقارير. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان نحو 60 موظفاً من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد تلقوا تدريباً على هذه الآلية.

وقد نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ورشة عمل لتمكين العراق من الإيفاء بالتزاماته تجاه لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو). وقد زوّدت الورشة المتدربين بمهارات عملية ونظرية تمكنهم من إعداد تقارير وطنية وتقارير الظل عن اللجنة. وقد حضر الورشة 40 متدرباً من منظمات حكومية وغير حكومية، والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، واللجنة البرلمانية، ومنظمات المجتمع المدني، كما شارك فيها خبراء إقليميون من لبنان، والمغرب، وتونس، والأردن.

ونُظِّمت دورات تدريبية على منهجية العمل، وإعداد التقارير، وتحليل البيانات، بالشراكة مع مجلس مصر القومي للمرأة، في القاهرة في حزيران 2008، للجنة إعداد التقارير التابعة للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في العراق (التي تشرف عليها وزارة حقوق الإنسان) ولل منظمات المحلية غير الحكومية. وتم تقديم مزيد من الدعم عبر خبير واستشاري في النوع الاجتماعي عيّنه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمساعدة لجنة الصياغة التابعة للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

وجرت مناقشة إجراء مسح وطني لصحة المرأة ووضعها الاجتماعي (يشمل 20.000 أسرة في العراق) مع ثلاث وزارات (وزارة الصحة، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة شؤون المرأة) والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، يتضمن وحدةً عن العنف الاجتماعي المنزلي ضد النساء والفتيات الصغيرات. وهذا الاستبيان حالياً في مرحلته النهائية. وقد تم تأجيل جمع المعلومات إلى أوائل عام 2010 بسبب تعداد السكان والمساكن.

وتصدر منظمة الهجرة الدولية معلومات شهرية محدّثة عن النزوح والعودة، إضافة إلى تقارير أخرى مثل اللحات المعمقة عن المحافظات، وتقارير العائدين، وتقارير المخيمات، والمراجعات السنوية ونصف السنوية. وتوزع هذه التقارير على المسؤولين الحكوميين، والدول المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وذلك لضمان أن المساعدات تستهدف فعلاً أسر النازحين والعائدين الأشد ضعفاً.

وما بين كانون الثاني 2008 وآذار 2009، عززت المفوضية عملياتها لرصد حماية الأشخاص والتدخل عبر التعاون مع وزارة المهجرين والمهاجرين والمجالس البلدية في كل محافظة. وتم تأسيس ثمانى خلايا طوارئ في محافظات دهوك، وأربيل، والسليمانية، وبابل، وكربلاء، وواسط، وميسان، وذي قار. وتشارك المفوضية المانحين وكافة الأطراف الفاعلة تقاريرها لضمان وصول المساعدات إلى الجهات الأشد ضعفاً.

### **المحصلة 1-6: توسيع الحيز الإنساني لزيادة سبل وصول المساعدات الإنسانية**

قُدِّمَت مبادرتان لزيادة وصول المساعدات الإنسانية وإعادتها عبر التفاعل والاتصالات ما بين الأمم المتحدة، والحكومة العراقية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، والجهات الفاعلة غير الحكومية، والسلطات المحلية، وغيرها من الأطراف المشاركة.

### **النتيجة 1/ المؤشر 6: زيادة مبادرات الإستجابة التي تقودها الحكومة العراقية والتي توفر الدعم والحماية**

#### **للسكان المستضعفين**

تسهم المحصلات التالية في المؤشر أعلاه:

### **المحصلة 1-3: امتلاك السلطات العراقية الرئيسية وجهات المجتمع المدني الفاعلة المهارات والمعرفة لمعالجة**

#### **قضايا الحماية وتيسير مهمة إدارة الصراع**

تم توفير الدعم للمشاورات الجارية ما بين الوزارات. وقد عقدت منظمة الهجرة الدولية، والمفوضية، ومعهد الولايات المتحدة للسلام مؤتمراً في 13-15 تشرين الثاني 2008 عن "النزوح ما بعد 2003 وقضايا الأراضي والملكية المتعلقة بالعودة في العراق: تنفيذ الأمر الديواني 101 والمرسوم 262، وما تبقى من القضايا القانونية والسياسات"، وذلك لتحليل التقدم المُحرَز والدروس المستفادة أثناء تنفيذ الأمرين الواردين أعلاه، وجمع التوصيات المحددة والمتعلقة بتوفير المساعدة والدعم للنازحين واللاجئين الراغبين في العودة إلى أماكنهم الأصلية. ومثل هذه النشاطات كانت تهدف إلى استعراض التقدم الحاصل والمعوقات التي يواجهونها لغاية الآن عند مساعدة العائدين من النزوح الداخلي ومن الخارج، وكذلك الحث على تقديم المزيد من التوصيات القانونية وتلك المتعلقة بالسياسات لتسهيل العودة المتزايدة وإدارتها على نحو أفضل.

لقد عززت المفوضية قدرات شبكة مراكز الحماية والمساعدة، والتي تضمن حصول المستفيدين على خدمات ذات كفاءة وفعالية، وعلى المساعدة القانونية على وجه التحديد. وتتألف شبكة مراكز الحماية والمساعدة من 14 مركزاً و35 فريقاً جوالاً، ولها ما مجموعه 130 موظفاً عراقياً (40% منهم من النساء).

ونُظِّمَت ورشة عمل أولية للجهات المحلية ذات العلاقة وذلك لصياغة استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. وحضر الورشة 65 مشاركاً مثّلوا المنظمات المحلية الحكومية وغير الحكومية، وواضعي السياسات، وخبراء من المنطقة (الجزائر، والمغرب، ولبنان، والأراضي الفلسطينية).

كما تم تنظيم جولة دراسية لمساعدة 12 منظمة حكومية وغير حكومية عراقية عبر تبادل الخبرات الإقليمية في تونس والمغرب لتقديم الخدمات الإجتماعية والقانونية إلى الناجين من العنف. وزار المشاركون في الجولة منظمات قانونية وتنموية وصحية، إضافة إلى منظمات تستهدف المرأة وحقوق الإنسان.

وتم تطوير المواد التدريبية بالتعاون مع ثلاث منظمات غير حكومية عراقية، وبمساعدة فنية من منظمة المساعدات الكنسية النرويجية ومركز تدريب وأبحاث المرأة العربية، لتدريب الجهات التي تعنى بالرعاية على الإدارة في التعامل مع الحالات، بضمنها إعداد التقارير، والإحالة، والإدارة القانونية.

وقد أجري تقييم لمائة منظمة غير حكومية تعنى بتقديم خدمات نفسية-اجتماعية وقانونية للنساء المعرضات للعنف. وسيتم الإنتهاء من هذا التقييم في بداية شهر أيار. وقد نفذ التقييم منظماتان محليتان غير حكوميتان، وبمساعدة فنية من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة المساعدات النرويجية، وثلاث منظمات عراقية غير حكومية.

### **المحصلة 1-7: حصول الأطفال، والشباب، والنساء، والنازحين، والعائدين، والمجموعات المستضعفة الأخرى على خدمات الحماية وأنواع الدعم الأخرى**

يعمل مشروع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الخاص بحماية المعتقلين وضحايا التعذيب مع مركزين لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، أحدهما في البصرة، والآخر في كركوك. وقد حصل 646 من الناجين على العلاج. ويعمل كلا المركزين بشكل وثيق مع المؤسسات الحكومية، وقد نسقوا لنظام إحالة يُمكن المرضى من المعالجة (عند الحاجة) لدى هيئات صحية حكومية. وقد دفع نجاح المركزين بوزارة حقوق الإنسان إلى طلب إنشاء مركز إضافي (تتولى الوزارة مسؤوليته) في النجف لإعادة تأهيل الناجين من التعذيب في المنطقة. وقد تم تحديد مبنى لهذا المركز. وسيكون المركزان المدعومان العاملان جاهزين لبناء قدرات موظفي مركز النجف حال تعيينهم.

وما بين كانون الثاني 2008 و آذار 2009، ركزت مشاريع حماية الطفولة التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة لدعم الطفولة على تطوير قدرات نظرائه في الحكومة، وموظفي الشركاء المُنفذين، والأسر، وأفراد المجتمع المحلي البارزين، في مجال خدمات حماية الأطفال. كما دُرِّبَ الفتيان والفتيات على مهارات حماية أنفسهم ضد العنف. وكحصيلة لتلك المبادرات، تلقى 51.197 طفلاً وشاباً (31.606 ذكور و19.592 إناث) خدمات حماية تتراوح ما بين الدعم النفسي في المدارس، والتوعية بمخاطر الألغام، وإطلاق سراحهم من الاحتجاز.

### **النتيجة 1/ المؤشر 7: زيادة نسبة الأراضي الخالية من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحروب**

تسهم المحصلات التالية في المؤشر أعلاه:

### **المحصلة 1-8: وضع سياسة و استراتيجية وآلية تنظيمية للعمل في مجال الألغام، وتعزيز قدرة العراق العملية**

في إزالة الألغام، وزيادة الوعي في هذا المجال

خلال فترة إعداد التقرير (من كانون الثاني 2008 إلى آذار 2009)، نفذت مجموعة غير حكومية عراقية ممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة إزالة الألغام النرويجية نشاطات لتطهير مناطق من الألغام في البصرة، وتمكنت من أكمل مهمتها في مساحة تغطي 15.6 كم<sup>2</sup>. ويدرك هذا القطاع أن هناك عدة أطراف عاملة، وبشكل رئيسي في إقليم كردستان العراق، وكذلك في بغداد، تسهم نشاطاتها بإزالة الألغام في تحقيق نتائج هذا المؤشر. ولأن الأرقام لا تُسجّل كلها في نظام إدارة المعلومات الخاص بالأعمال المتعلقة بالألغام، لذا، يصبح من الصعب تسجيل التقدم الحاصل في هذا المؤشر في فترة قصيرة من الزمن.

ولتعزيز حماية الأطفال والشبان من خطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحروب، تم توعية ما مجموعه 109.812 رجلاً و 27.453 امرأة و 73.966 فتى و 65.427 فتاة و 850 معلماً بمخاطر الألغام في 1.500 من المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام الأرضية ومخلفات الحروب المتفجرة.

لقد بلغ قطاع الحماية هدفه فيما يتعلق بالمحصلة 1-8 خلال عام 2008. فقد اكتسب 200.000 طفل معرفة بسلوكيات الخطر والسلامة؛ وتلقى ما لا يقل عن 850 معلماً و 300 طرف رئيسي آخر و 800 طفل تدريباً على التوعية بمخاطر الألغام، كما اكتسبوا مهارات في هذا المجال.

وقد حقق صندوق الأمم المتحدة لدعم الطفولة إسهامات في برامج الدعم النفسي، والتوعية بمخاطر الألغام، وخدمات حماية الأطفال في حالات الطوارئ. وبوشر بتنفيذ نشاطات المشاريع في المجالات القانونية وحقوق الإنسان في أواخر عام 2008، وهي الآن تكتسب زخماً.

### ج) التعديلات التي يوصى بها في برنامج الأمم المتحدة القطري و/أو نتائج القطاعات (مع تفسير الأسباب)

- يُقترح تنقيح نتيجة المؤشر 7: عدد الكيلومترات المربعة من الأراضي الملوثة التي تم تطهيرها؛ وعدد السكان المعرضين للخطر الذين تمت توعيتهم بمخاطر الألغام الأرضية/الأعددة غير المنفلفة؛ وعدد الأشخاص المعاقين، بضمنهم ضحايا الألغام الأرضية/أو المتفجرات من مخلفات الحروب، الذين حصلوا على تأهيل بدني، وخدمات إصلاحات/أو صيانة، ودعم اجتماعي واقتصادي.
- هناك حاجة إلى إعادة تحديد المؤشرات: تقليل الأعداد، وجعل المؤشرات محددة بشكل أكبر، إضافة أسماء الوكالات/المنظمات غير الحكومية ومطابقتها بالنشاطات، وجعل المؤشرات ممكنة القياس واقعياً (الحاجة إلى أدوات أفضل لقياس التقدم الحاصل)، كما هناك حاجة إلى خطوط أساسية (ولاسيما إلى نسبة مئوية).

### • المحصلة 1-1:

- حيث أنه لم يتحقق منها سوى 2 من أصل 8، تبرز الحاجة إلى تبني هدف أكثر اعتدالاً لسنة 2009 (أهداف سياسات مفرطة في التفاؤل)؛ الهدف الأولي المؤلف من 8 مكونات، يتشكّل كالتالي: المفوضية (2)، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق-مكتب حقوق الإنسان (2)، واليونيسيف (4).

- ينبغي تسمية المبادرات والتشريعات المحددة.
- الفقرة 1-1-2: ينبغي حذف الاجتماعات الثنائية، وإضافة جولات دراسية.
- 1-1-1: "المواثيق" وضعت للدلالة على ميثاق اليونسكو للتوعية بالسلامة؛ الإشارة إلى المواثيق يمكن إيقاؤها؛ المؤشر: هناك حاجة إلى وضع هامش أسفل الصفحة يبين ماهي بالتحديد التشريعات/المواثيق/السياسات.
- 1-1-2: ينبغي أن ترتبط نشاطات المناصرة بالقوانين الواردة في الفقرة 1-1-1. وربما يمكن تغييرها إلى نشاطات إعلامية أو نشاطات مناصرة.

### • المحصلة 2-1:

- لم يُبلِ قطاع الحماية بلاءً حسناً في هذا المجال (باستثناء اليوم العالمي للاجئين، واليوم العالمي لحقوق الإنسان)، وهذا يعود جزئياً إلى أن الهدف واسع للغاية. لذا، هناك حاجة إلى هدف أكثر تحديداً.
- ينبغي تشجيع الحملات المشتركة.
- الفقرتان 1-2-1 و 2-2-1 ترتبطان بالحكومة أكثر منهما بمنظمات المجتمع المدني.

### • المحصلة 3-1

- حيث أن المهارات والمعرفة يمكن قياسها، يكون من الصعب قياس "إدارة الصراعات" (اقترح حذف هذه الإشارة إلى إدارة الصراعات)

**المحصلتان 2-1 و 3-1 سيتم دمجهما:** الصياغة المقترحة للمحصلة الموحدة: زيادة المعرفة، والمهارات، والوعي بين السلطات العراقية الرئيسية، والمجتمع المدني، وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية، وكذلك السكان المدنيين، من أجل معالجة قضايا الحماية.

- بجمع هاتين المحصلتين، يزول الحاجز ما بين زيادة الوعي وتعزيز المهارات البشرية، لأن نشاطات رفع الوعي لها أيضاً مكوّن يقوم على أساس بناء القدرات.

### • المحصلة 4-1:

- الفقرتان 2-4-1 و 3-4-1 متداخلتان وغير واضحتين (توضيح: 3-4-1 تتناول المساعدة المقدمة إلى السجناء، و 3-4-1 تعنى بالمساعدة القانونية للنازحين/العائدين، إلخ).
- ينبغي أن يشمل "دور الشركاء" شرحاً مفصلاً لأدوار الوكالات والمنظمات غير الحكومية.
- من الصعب الكتابة ضد الفقرة 4-4-1.
- 5-4-1: عدم توفر التمويل خلال 2008.

### • المحصلة 5-1

- 1-5-1: سبب انخفاض الناتج- اعتماد قطاع الحماية على التقارير الفصلية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق؛ عدم اكتمال دراسة اليونسيف عن العنف ضد الأطفال.

- 1-5-1 و 2-5-1: هناك بعض التداخل.
- 3-5-1 و 4-7-1: يبدو أن هناك تداخلاً ما.
- 4-5-1: محتوى المؤشر كان موضع تساؤل. كان في أذهان الذين صاغوا هذا المؤشر أن يعكسوا الحاجة إلى التوجيه/ تم فيما بعد إعداد قوائم مرجعية لجمع بيانات حقوق الإنسان في حالات الطوارئ (مثلاً، نموذج لمعلومات الطوارئ؛ قائمة المستلزمات)
- 5-5-1: يمكن جمعها مع المسؤولين، أو دمجها بالفقرة 1-5-4.
- **المحصلة 1-6:**

- 1-6-1: الإفتقار إلى التقارير.
- 2-6-1 و 3-6-1 تم إنجازهما في 2008 ويمكن حذفهما عام 2009.
- 4-6-1: سيتم حذفها.
- إضافة تأسيس خلايا الإستجابة للطوارئ والتنسيق الحكومية.
- عدد موظفي خلايا الطوارئ الحكومية- وحدة وزارة الهجرة والمهجرين لإدارة الكوارث والإستعداد لها.

#### • **المحصلة 1-7:**

- ينبغي عدم استخدام مؤشرات النسبة المئوية ما لم يكن هناك خط أساس.

**سيتم دمج المحصلات 1-4 و 1-6 و 1-7 و 1-9:** إذ أن جميعها تتعامل مع مختلف خدمات الحماية/أو تعزيز بيئتها؛ صيغت بعض المحصلات بأسلوب أكثر تفصيلاً، بينما تركت أخرى في سياق أكثر اتساعاً. كان هناك اتفاق بأن تكون المحصلة الجديدة أوسع صياغةً كي تشمل توفير مختلف الخدمات/ أو تستهدف مختلف الفئات من ذوي الإحتياجات.

- تبدو الفقرة 1-6 وكأنها مؤشر من مؤشرات النتائج؛ فضلاً عن ذلك، تمت مراعاة كافة مؤشراتها.
- الفقرة 1-6-1 فقط محددة - وهي تتعلق بزيادة/استعادة سبل الوصول.
- 2-6-1 يمكن أن تتضوي أيضاً تحت الفقرة 1-5.
- 3-6-1 أُنجِزَت في 2008.
- 4-6-1 (هي تكرار لـ 1-6-1).
- 7-1: إضافة "بضمنهم الأشخاص الذين هم على صلة بالقانون".
- 2-7-1: خلل في الخط الأساسي: من الصعب معرفة النسب المئوية! الأعداد المطلقة تكون أفضل ما لم يكن هناك أدوات للعدّ.
- **المحصلة 1-8:** يبدو أن هناك مؤشرات كثيرة- لكن مالم تعكس المؤشرات مختلف مكونات المحصلة، لن تتمكن من عرض الإنجاز الذي حققته المحصلة كاملاً.

- **المحصلة 1-9:** بينما يتم التعامل مع مختلف المجموعات المستضعفة، فإن الخدمات المتنوعة المقدمة إلى اللاجئين تبقى هي نفسها. لذا، يمكن دمجها. وبهذه الطريقة سيكون هناك مؤشر واحد فقط يتعلق باللاجئين.

#### (د) الافتراضات الرئيسية والمخاطر والفرص:

الافتراضات الرئيسية	المخاطر	الفرص
1. تكون حكومة العراق، وستبقى، ملتزمة بتوفير الدعم والحماية للأشخاص المستضعفين، وتستجيب لدعوات الأمم المتحدة للدعم والمناصرة.	1. القضايا الأمنية تقيد حركة الموظفين وتؤخر تنفيذ نشاطات البرنامج، ولاسيما تلك المتعلقة بتدريب موظفي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. 2. قد تؤثر القيم والمعايير الاجتماعية- الحضارية في التزام وزارات العدل والداخلية والأوقاف بالقانون الخاص بالعنف القائم على نوع الجنس. كما أن نقص البيانات الخاصة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس يؤثر في رصد أثر البرنامج.	2. تطوير قدرات حماية الأطفال على مستوى المحافظات عبر مشروع IMPACT الذي يضم مكوناً خاصاً لحماية الأطفال يتعين على الشركاء المنفذين التقيد به. إن التنسيق الجديد للأمم المتحدة الذي شهد نشوء قطاع حماية مستقل وفرّ فرصة لجعل حماية الأطفال أمراً منظوراً ضمن برامج الأمم المتحدة.
2. تحسين فرص الحصول على كافة الخدمات الاجتماعية والقانونية بطريقة أكثر أمناً يؤدي إلى فرصة أكبر لمساعدة الأشخاص المستضعفين.	3. لم تتمكن المنظمات الإنسانية العاملة في مجال الألغام من استئناف عملياتها منذ 23 كانون الأول 2008 بسبب تدخلات وزارة الدفاع.	2. التحسن في الوضع الأمني يتيح فرصة أكبر للوصول إلى مجتمعات النازحين والعائدين في العراق.
3. تعزيز القدرات المؤسسية للوزارات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني يسهم في تحسين الاستجابة لاحتياجات الحماية.	4. الاعتماد المفرط على صندوق ائتمان العراق، ونتيجة لذلك، لم يُنوّع قطاع الحماية قاعدة جمع الأموال- وإذ يشارف صندوق ائتمان العراق نهايته، هناك خطر من احتمال انهيار قطاع الحماية.	3. زيادة إمكانية الوصول إلى الأشخاص من فئات العناية.
4. القوات متعددة الجنسية ستخفض من أعدادها، وستكون العمليات العسكرية محدودة.	5. الخطر الكبير على قضايا الحماية لنقل المعتقلين من القوات متعددة الجنسية إلى السلطات العراقية.	4. زيادة عودة اللاجئين والنازحين.
		5. زيادة إمكانية الوصول إلى مراكز الإعتقال بشكل عام.
		6. اتساق أكبر في برامج الأمم المتحدة المشتركة.
		7. زيادة الرصد وتوفرّ البيانات يعززان الترابط بين تقارير قطاعات الأمم المتحدة.

(هـ) البرامج المشتركة والتقارب والتآزر بين الأمم المتحدة

عنوان المشروع	الوكالات	وضع المشروع والملاحظات
1	برامج لمكافحة العنف ضد المرأة في ثلاث محافظات	تمت المصادقة على مقترح المشروع في 5 شباط
2	صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لدعم المرأة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكتب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/مكتب حقوق الإنسان، منظمة الصحة العالمية	تمت المصادقة على مقترح المشروع
3	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مكتب حقوق الإنسان	تمت المصادقة على مقترح المشروع
4	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مكتب حقوق الإنسان	قيد الإعداد
5	صندوق الأمم المتحدة لدعم الطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب حقوق الإنسان	قُدِّمَتْ وثيقة المشروع تَوّاً إلى مكتب إسناد اللجنة التوجيهية لغرض مراجعتها
6	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مكتب حقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلوم والثقافة	قيد الإعداد
7	مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تمت المصادقة على وثيقة المشروع، وبدأت مرحلة التنفيذ

بدأ تنفيذ برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية لمساعدة الضحايا في شمال العراق في عام 2007، وسينتهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الجزء الخاص بأعمال الألغام بحلول نيسان 2009. إحدى نقاط قوة البرنامج المشترك هي أن يكمل أحدهما نشاطات الآخر من خلال توظيف خبرات الوكالات المختلفة، لكننا وجدنا أن إحدى نقاط الضعف فيه هي التكيف مع الاختلافات. كما أُطلقَ في عام 2007 برنامج مشترك آخر بين صندوق الأمم المتحدة لدعم الطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعلق بمشروع ريادي لمراقبة الإصابات المحلية لإدماج ضحايا الألغام الأرضية أو الأعداء غير المنفلة. ولصعوبات إدارية غير متوقعة، لم تتحقق مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكن المشروع مستمر بتمويل من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لدعم الطفولة سوياً، كما وينسقان مع وزارة البيئة لوضع الصيغة النهائية لتقرير يحمل عنوان: "نظرة عامة على الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحروب في العراق، 2009"، رغم أنه ليس برنامجاً أو مشروعاً. وتعدُّ نشاطات المناصرة أو التوعية أكثر فعاليةً عندما تتقدُّ بصورة مشتركة مع عدة وكالات للأمم المتحدة.

#### (و) الدروس الرئيسية المستفادة

1. كانت الإنجازات كبيرة رغم أنها لم تحقق دوماً أهدافاً طموحة جداً تتضمن إسهامات المنظمات غير الحكومية. هناك حاجة إلى وضوح في التوجيهات بشأن كيفية تضمين ما تُسهم به المنظمات غير الحكومية.
2. الإستمرار في تعزيز قدرات الأطراف المشاركة، ومساعدتها في وضع إطار سياسات مناسب وسترانجيات، وكذلك دعم تنفيذها.
3. تيسير متطلبات إعداد التقارير، وضمان أن فريق قطاع الحماية قادر على الحصول على نتائج التقارير.
4. تمثّل الإدارة عن بُعد تحدياً رئيسياً. تعتمد المشاريع بشكل كبير على الشركاء المُنفذين المحليين، وكذلك على موظفين ميدانيين لغرض تقييم الاحتياجات ومراقبة التنفيذ. وقد تم تحديد طرق خلاقية لمواجهة التحديات، من بينها وجود موظفي المشاريع المتعاقدين في الوزارات ذات العلاقة، ومراكز الحماية والمساعدة، والفرق الجوالة.
5. لقطاع الحماية مؤشرات عدة لكتابة التقارير بشأنها، وهو أمر ثبت عدم فعاليته. هناك حاجة إلى إعادة نظر لتيسير مهمة إعداد تقارير (شاملة ومتناسكة) على أساس مؤشرات محددة.
6. أصبح فريق قطاع الحماية بأكمله منبراً لتبادل المعرفة والخبرة بشأن مخاطر الحماية وعواملها، ولتقديم معلومات محدّثة عن عمليات التدخل، ولتحديد الثغرات التي ينبغي ملؤها.